في أبي الخصيب

٦٤ ميناءً غير رسمي لتهريب النفط العراقي إلى الخارج

البصرة/ عبد الحسين الغراوي

أبو الخصيب قمر البصرة وفردوسها الجميل وواحة كبيرة تغطيها بساتين النخيل.. مدينة السياب باتت تشكل هاجساً لأهلها لافتقارها إلى الخدمات الأساسية على الرغم من كونها أصبحت محطة للوافدين من المحافظات الذين احتلوا أراضيها الزراعية وحولوها إلى مناطق سكنية.. وهي تتعرض الآن إلى واقع بيئي مخيف بعد أن جعلوها مركزاً لتهريب النفط إلى خارج العراق وأهلها يتحسرون على ما آلت إليه مدينتهم.

(المدى) التقت سكرتير المجلس البلدي في القضاء السيد عبد الرسول نعمة وحدثته عما يجري في هذه المنطقة فقال: منذ ثلاثة أشهر ومحطة وقود أبي الخصيب متوقفة عن العمل بسبب تهريب النفط في الليل والنهار دون رادع لمرتكبي هذه العمليات التخريبية للاقتصاد الوطني حيث يوجد أكثر من ٦٤ ميناء أو منفذاً غير رسمي لتهريب النفط.

وعن دور المجلس البلدي والشرطة في ذلك قال:

ليس لرجال الحدود والكمارك والمجلس البلدي والحرس الوطني دور في ذلك على الرغم من إخبارهم من قبلنا لعدة مرات حيث بقيت الحالة كما هي دون اتخاذ أي إجراء رادع وإنها ظاهرة خطيرة استشرت في العديد من المناطق متزامنة مع الفساد الإداري وانعدام الأمن والرشوة في القضاء.

وأشار إلى أن المجلس سلطة إدارية وليست تنفيذية وليس بإمكاننا عمل أي شيء الكل يعمل في تهريب النفط حتى أصحاب العربات التي تجرها الخيول والحمير والتي كانت تؤمن حاجة مواطني القضاء تركوا عملهم ووسعوا عرباتهم حيث أصبحت تسع لمئتي لتر من الكاز أو النفط ليباع بعشرات الآلاف.

وقد أكد كلام سكرتير المجلس كل من الشيخ عبد الوهاب حسين وعبد الباري لفتة وعبد الوهاب عباس قائلين إن السبب في ذلك هو الفساد الإداري في هذا القضاء حيث أصبح سعر الطن الواحد من النفط الأبيض رسمياً ١٠ آلاف دينار يباع عن طريق بورصة التهريب بـ(٤٠٠) ألف دينار ويمر هذا النفط المهرب أمام السيطرات وهي غير آبهة بذلك.

كل هذا وعندما أردنا الحصول على بعض المعلومات من الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية في البصرة وطلبنا مقابلة مديرها لشرح أبعاد هذه الظاهرة الخطيرة أجابنا مدير مكتبه كالعادة إنه في اجتماع وإن الوزارة لا تسمح له بالتصريح.

ولكننا استطعنا مقابلة المدير العام لنفط الجنوب السيد جبار علي العيبي من خلال حضوره ندوة نظمها مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة وكان جوابه عن عمليات تهريب النفط بأنها كارثة اقتصادية ولكن الشركة غير معنية بذلك لأن عملها ينحصر باستخراج النفط فقط وليس تسويقه.

وهكذا بقيت المشكلة قائمة وأهالي أبي الخصيب يعانون من غياب الماء والكهرباء ومحروقات وزارة النفط وهي تهرب أمام عيونهم وعبر أراضيهم ورغماً عنهم.

غياب كلي للقانون في قرية الإصلاح

في ميسان تجاوزات على أراضي الفلاحين بقوة السلاح

ميسان/ محمد الحمراني

شهدت المرحلة التي تلت سقوط النظام السابق الكثير من التجاوزات والتصرفات الانفعالية وأصبحت القوة هي اللغة السائدة بين الكثير من شرائح المجتمع ولكن في الريف العراقي كانت هذه الظاهرة هي الأكثر انتشاراً.. حيث تجاوز بعض من أصحاب النفوذ وأبناء العشائر القوية على البعض من الفقراء من الفلاحين وسلب أراضيهم الزراعية. (المدى) ذهبت إلى قرية (الإصلاح) التابعة لناحية السلام ٤٠ كم عن مركز محافظة ميسان وكانت لها أحاديث مع فلاحين أخذت أراضيهم الزراعية بالقوة.

غياب القانون

خيون حسان.. مزارع أمضى حياته يعمل في حقل زراعي صغير يكفيه فقط لتوفير مستلزمات الحياة لعام واحد وكان مقتنعاً بما يحصل عليه من مردود ويقول في سره بأن الأمور لا يمكن أن تستمر كما هي عليه ولا بد من أن يأتي الفرج في يوم ما وكان الفرج بالنسبة له هو اليوم الذي سقط فيه حكم البعث في العراق، يقول (حسان): الفرج أتى ولكنه محمل بالأحزان فصاحب الحقل المجاور وهو من المتنفذين.. تجاوز على جزء كبير من أرضي الزراعية وقال لي إذهب أين ما تريد وكان معه الكثير من أقربائه وإخوته الذين يمتازون بعدوانيتهم وخوفاً على عائلتي من المخاطر قمت باستئجار أرض زراعية أخرى وبدأت أعمل فيها وحين قلت له لماذا لم تخبر الشرطة أجاب لا يمكن للشرطي أن يأتي إلى قريتنا، لأنها في منتصف الأهوار ووجوده في هذا المكان غير الآمن ربما يتسبب في قتله.. قلت له ولكن لماذا أرضك الزراعية أقل مساحة من أرض هذا الرجل المتنفذ فأجاب: في قريتنا يوجد بعض الفلاحين يعملون بالأجرة والبعض الآخر لديه ٥٠ دونماً وهؤلاء من المتنفذين في عهد النظام السابق والآن هم متنفذون وعندما يحسون بأن أحداً يحاول أن يثير حولهم بعض المشاكل يتعاملون معه بقوة السلاح والحيلة وأضاف: ببساطة نحن نعيش في مكان القوي يأكل فيه الضعيف.

(خيون) أخذني بعد ذلك إلى رجل آخر من أبناء قريتهم أخذت أرضه بالكامل وهو الآن يبكي دائماً عليها ويتحسر على ذكريات سنوات مضت.

القوي يأخذ أرض الضعيف

كان اسم الرجل (موحان حاسد) وهو أمضى سنوات الحروب والحصار مزارعاً ولم يكن ينوي تغيير مهنته برغم تجفيف الأهوار وهجرة العديد من أقربائه.. كانت أرضه هي الصلة التي تربطه بأبيه وجده.. حتى إن جده مات فيها.. حين هاجمت قبيلتهم إحدى القبائل التي كانت تطلبهم ثأراً وقتل في ذات الأرض العديد من أقربائه وهاجر البعض الآخر منهم.. من هذه الأرض إلى المدن وأصبح هو غريباً بين أبناء عشيرة أخرى وحين عاد الماء مؤخراً.. طلبوا منه أن يترك الأرض ويرحل وأن لا يخلق مشكلة ووجد بعض الرجال يقومون بزراعة أرضه، وعن الإجراءات التي اتخذها بعد ذلك قال: أخبرت أحد أصدقائي وهو يعمل في دائرة زراعة العمارة بالموضوع نصحني بأن أترك الأرض.. لأنها ربما تؤدي بحياتي.. هكذا انتهى كلام موحان الذي يحمل في طياته الكثير من الأسى.. شخص في مكان آخر من القرية نفسها اسمه (ماهود عبد) استولى على أرضه الزراعية بعض السراق المعروفين في القرية وأخبروه بأنه إذا وصل إلى الأرض سوف تقتله النساء.. أقارب (ماهود) أرادوا أن يستخدموا القوة مع هؤلاء السراق ولكن (ماهود) فكر بأن لديه خمسة أولاد من الشباب المندفعين وهو لا يريد أن يزجهم بمثل هكذا مشاكل وأكد إنه الآن يعمل في صيد الأسماك خاصة بعد عودة أجزاء واسعة من الأهوار.. وقال إن الصيد مهنة جيدة وتدر مبالغ كثيرة ولكنه في نهاية كلامه قال بأنني أحلم بأن تعود لي أرضي وهذا لن أعتبره انتصاراً على أحد بل هو جزء من العدالة.

إجراءات وزارة الزراعة

إذن على وزارة الزراعة أن تعيد النظر في الكثير من العقود الزراعية ويجب أن توزع وفق نظام عام.. لأن الحقول الكبيرة الآن هي لأفراد أغلبهم من أعوان النظام السابق أو من الموالين له وهم الآن متنفذون في الأغلب بسبب أوضاعهم المادية الجيدة ولا بد من أن تضع ضوابط بحق المتجاوزين على أراضي الغير ويكون ذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية علماً بأن أغلب قرى محافظة ميسان بلا مراكز شرطة وهذا يعطي لأصحاب النزعات العدائية الفرصة للتجاوز على بعض الفلاحين ممن يؤمنون بأهمية القانون مستغلين فرصة عدم وجود رادع.

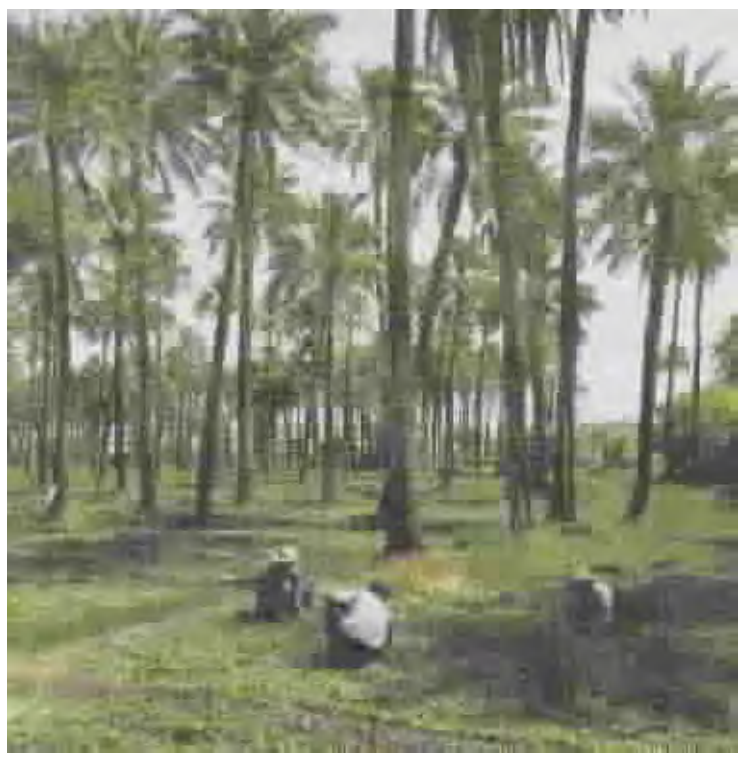

مشاهدات ميدانية لا بد من معالجتها بشدة

رحمن الجواري

رصدت (المدى) هذا الأسبوع عدداً من الحالات غير المرضية التي تثقل من كاهل المواطن ولا تليق بمن يفعلها وعليه نذكر بها من خلال نشرها في هذه الزاوية لعل الإطلاع عليها يسهم بتذليلها بعض الشيء ومنها:

التسول

التسول هذه الظاهرة المدانة التي لا تمت لعاداتنا وأعرافنا بشيء، اتخذت في الآونة الأخيرة أساليب متعددة الأشكال والألوان تشمئز منها النفوس وتقشعر الأبدان، صبية بعمر الزهور تركوا مناهل علمهم واتخذوا منها مهنة مربحة بتوجيه من ذويهم وشيوخ يحملون على كراسٍ متحركة.. ونساء يخفين وجوههن.. وشابات يحملن أطفالاً رضعاً. وشباب بإمكانهم أن يعملوا في كل شيء حتى في تفتيت الصخور.. وآخرون يخفون قوتهم وعزيمتهم وإمكاناتهم خلف حجب عديدة هؤلاء كلهم مصرون على التسول باعتباره مهنة تدر عليهم الربح السريع والكثير.

شبكات منظمة من قبل بعض المرتزقين على هذه المهنة تديرها بطريقة غريبة وعجيبة توزع الصبية المغرر بهم في مفترقات الطرق والشوارع العامة لقاء أجور يومية مغرية بعد عملهم اليومي. سيارات خاصة تنقلهم إلى مقر عملهم في هذه الساحة أو تلك وتقوم بجمعهم في نهاية ساعات العمل وإرجاعهم إلى بيوتهم. آخرون يعملون لحسابهم الخاص يجوبون الشوارع والأزقة ويطرقون أبواب البيوت حسب تسلسلها وفي أيام محددة وأوقات محددة ليتركوا لغيرهم الكسب في الأوقات التي يذهبون بها إلى مناطق أخرى.

البعض منهم يعملون لحساب عصابات السلب والنهب والسرقة عبارات تمزق نياط القلب وتجعل الذي يسمعها يعطي كل ما في جيبه أناس تدربوا بشكل مريب وغريب وعجيب ليكسبوا عشرات الآلاف في اليوم الواحد بطريقة غير مشروعة. ثمة نموذج آخر غطى الشيب رأسه ولحيته يحمل في يده قطعة قماش ويومئ عليك بتمريرها أمام زجاجة سياراتك الأمامية ويجعلك مضطراً لدفع أجور الخدمة.

عيب والله عيب أن يمتهن العراقي هذه المهنة وعيب آخر على أهل هذا البلد تشجيع ذلك. إذا كان هذا يحدث في بلد يملك ثاني احتياطي نفطي في العالم فماذا يعمل المواطن في الصومال وجيبوتي وبعض الدول الفقيرة الأخرى.

وأخيراً ندعو هؤلاء المتسولين إلى أن يعملوا ويأخذوا مكانهم في موكب العاملين لأن العمل واجب على كل من أراد العيش الكريم وهو خير من التواكل والبطالة وإنه يشغل الروح والجوارح ويحفظ ماء الوجه من ذل السؤال. وكل إنسان يلجم نفسه عن ذلك يرتفع ثوابه ويعظم أجره وعلى المرء أن يلتجئ إلى الله بصدق العمل.

محطة وقود الكيلاني

يبدو إن آثار أزمة وقود السيارات بدأت تظهر من جديد خاصة البنزين المحسن الذي يلجأ إليه بعض أصحاب السيارات ليس بطراً وإنما حفاظاً على سياراتهم وضمان ديمومة سيرها في الشارع بدون مفاجآت البنزين العادي.

(المدى) تجوات في عدد من محطات الوقود فوجدت أن بعض الأزمات مفتعلة لاستغلال المواطن فعلى سبيل المثال هناك طرق خاصة وأبواب سرية للدخول إلى المحطة لقاء مبلغ معين يجب عليك دفعه إلى (البواب) ففي محطة تعبئة الكيلاني شاهدنا باباً جانبياً على الشارع العام يقف أمامه شرطي يسمح بدخول السيارات التي تحمل العبوات البلاستيكية و(الجلكانات) وهي من السيارات القديمة والتي امتهن أصحابها بيع البنزين المحسن على الطرقات بأضعاف سعره بعد الحصول عليه لقاء دفع مبلغ إلى أصحاب المحطة.

السؤال المحير ما الذي يريده العاملون في محطات الوقود؟ ألا يكفيهم أن يتقاضوا رواتب وعمولات وغيرهم يتسكعون في الشوارع بلا عمل ولا معاش؟ هل يريدون أن يشاطروا الدولة في بيع المحروقات إلى المواطن؟

وما علينا إلا أن نقول لهم اتقوا الله أيها العاملون في محطات الوقود واعملوا بصورة صحيحة سيبارك الله في عملكم ويرزقكم مالاً حلالاً طيباً وإن الله يكرم من يعمل.

سواق (الكيا)

الحمد لله على إن شوارع بغداد والمحافظات جميعها مزدحمة وتغص بسيارات (المنفيست) وإن هذا الازدحام لا يسمح لسائقي سيارات (الكيا) بإطلاق العنان لسياراتهم المجنونة وإلا كان عدد الضحايا من كثر الحوادث ضعف ما يقع في بعض مدن العراق جراء العمليات الإرهابية والقصف الأمريكي.

•وبرغم هذا فإن بعض أصحاب سيارات (الكيا) إذا وجدوا متسعاً في شارع ما ولو لمسافة قصيرة ضغطوا على دواسة الوقود وأطلقوا العنان لسياراتهم من دون أية مبالاة حتى إذا وصلت سرعة سياراتهم إلى أكثر من ١٤٠ كم في الساعة غير آبهين بأنهم يحملون أحد عشر راكباً خاصة على الطرق الخارجية لأطراف بغداد.. وعلى الراكب المسكين السكوت والاستسلام للقدر ورعونة السائق وإذا تفوه بكلمة واحدة سيسمع ما لا يسره إضافة إلى ما يسمعه من مسجل السيارة من أغان لم نسمعها من قبل لا في العراق القديم ولا في الجديد إضافة إلى بعض الحركات البهلوانية التي يعدها سواق (الكيات) صفة ملازمة للسائق الجيد وهي التحية إلى زميل له في الجانب الآخر بالضغط على منبه السيارة باستمرارية أكثر من المعتاد وحركة غريبة تتمثل في تحريك مقود السيارة إلى اليمين ثم اليسار لتتحرك مؤخرة سيارته باتجاهين.

نعم هذه تحية أهل (الكيا) وما على الراكب إلا الاستسلام أما للقدر أو الوصول إلى بيته وخاصة النساء وهو يرتجف الأوصال ويلعن (الكيا) وبعض سائقيها المتهورين.

المفتش العام لوزارة البلديات والأشغال

دوائر البلديات كانت معقلاً للفساد الإداري والمالي.. وما زال مستشرياً فيها.. وسنستأصله حتماً

أكد السيد موسى فرج راضي المفتش العام في وزارة البلديات والأشغال إن استغلال الوظيفة لتحقيق منافع شخصية والتجاوز على الحق العام وحقوق المواطنين وانتهاك الثوابت الوطنية وتعاطي الرشوة والاختلاس وضعف الكفاءة في اتخاذ الإجراءات بأفضل صورها تعد فساداً إدارياً وفقاً للسياسات العامة للبلاد.

إجراءات لمواجهة التردي

وأشار إلى أن الدولة اتخذت العديد من الإجراءات لمحاربة الفساد الإداري والحد منه من خلال تشكيل المفوضية العامة للنزاهة واستحداث مكاتب المفتشين العامين في الوزارات وتعديل قانون ديوان الرقابة المالية لأتاحة الفرص للمواطنين والصحف والإعلام في تقييم أداء دوائر الدولة.

وخلق أجهزة إدارية كفوءة ونزيهة في تقديم الخدمات ومعرفة احتياجات المواطنين بعيدة عن الفساد الإداري الذي يقف حائلاً أمام إعادة إعمار العراق وتأهيل الأجهزة في بنائه من جديد.

وعن المعوقات التي تقف أمام محاربة الفساد في دوائر الدولة قال إن أهم هذه العوائق هي ضعف التزام بعض القيادات الإدارية بالقانون وتغييب المواطن وانتهاك حقوقه الإنسانية والسياسية وعدم التسامح والمصالحة مع العناصر الكفوءة والجنوح إلى التسط والاستغلال ومحاولة البعض إيقاف عجلة الزمن.

موطن الفساد

وأشار إلى أن وزارة البلديات والأشغال وهي أوسع جهة مسؤولة على امتداد العراق حيث تضم ٩٢٦ دائرة في عموم المحافظات لكن في الوقت نفسه هي جزء من وزارة أريد لها سابقاً أن تكون بؤرة للفساد الإداري ولذلك فإن مفردات الفساد فيها كثيرة والجهود يجب أن تكون مكثفة لاستئصاله بطريقة تتوافق وضخامة استشرائه ولهذا فإن دائرة المفتش العام معنية باقتحام مواطن الفساد من خلال كادرها العامل في الوزارة وبالتعاون مع المفوضية العامة للنزاهة وديوان الرقابة المالية إضافة إلى فصائل أخرى هي الصحافة والإعلام والمثقفون والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

أولياء أمور طلبة المناطق الساخنة

إفسحوا المجال لأبنائنا الراسبين أن يشاركوا في امتحانات الدور

إلى وزارة التربية مع التحية

ضمن بريد المدى وصلتنا رسالة من أولياء أمور الطلبة في محافظة النجف يقولون فيها لقد وقع الحيف على أبنائنا الطلبة في المرحلة النهائية للدراسة الإعدادية التي تزامنت مع الأحداث الأخيرة التي جعلتهم في حالة نفسية قللت من قدرتهم على حل أسئلة الامتحانات الوزارية التي سموها بالانتقامية وفيما يلي نص الرسالة.

لا شك في إنكم عشتم أحداث النجف وتابعتم عن بعد كل تفاصيلها، أما نحن سكان المدينة فقد عشنا الجحيم بعينه، لا نريد في هذه الرسالة القصيرة أن نتحدث عن ذلك الفزع والخوف والدمار الذي طال كل شيء فضلاً عن القتل المجاني.

في مثل هذه الأجواء الصعبة وجد أبناؤنا الطلبة أولئك الذين يهيئون أنفسهم لأداء امتحان الدور الثاني في وضع نفسي لا يمكن وصفه، ذلك إن العديد منهم فقد فرداً من أسرته أو هدم بيته أو انقطع مورد عيش عائلته، كان الكل يتضرع أن لا يمسه مكروه، لقد خيم الخوف على رؤوسنا أكثر من ثلاثة أشهر، وبعد أن عاد الهدوء تدريجياً عرف أبناؤنا الطلبة بموعد الامتحان واتكلوا على الله وحضروا قاعات الامتحان حيث كان بانتظارهم الفصل الثاني من الرعب ألا وهو صعوبة الأسئلة حيث وضعت وكأنها للانتقام خاصة مواد السادس الإعدادي بفرعيه العلمي والأدبي.

إننا نناشد السيد وزير التربية والإخوة المسؤولين أن يأخذوا بعين الرحمة مستقبل أبنائهم وبناتهم في مدينة النجف والكوفة ويمدوا لهم يد المساعدة خاصة الطلبة الذين تأخروا في درس أو درسين وحاولوا أن يرفعوا معدلاتهم في الدور الثاني إلا أن الأقدار كانت لهم بالمرصاد..نناشدهم أن ينقذوا أبناءنا من الضياع لأنها الفرصة الأخيرة لهم والسماح لهم بأداء الامتحانات للدور الثالث مع بقية الطلبة ممن لم يؤدوا امتحانات الدور الثاني.

لفيف من أولياء أمور الطلبة في النجف الأشرف

آراء ومقترحات حول مشاكل السكن والنقل والافران

وصلت (المدى) رسالة من رئيس المهندسين ولاء الخفاجي من جامعة بابل تحمل في طياتها آراء في بعض المشاكل التي تسبب معاناة المواطنين وسبل حلها بطريقة علمية حيث قدم بعض المقترحات لبعض المشاكل التي تخص (النقل، السكن، الافران) وعليه ستقوم بنشر هذه الرسالة لما تحمله من لمسات جاءت من متابعات مستفيضة للواقع الحالي الذي يعيشه المواطن العراقي.

وتقول الرسالة:

المشكلة الاولى: ارتفاع اسعار بيع وشراء قطع الاراضي السكنية وتأجير العقارات (دور، محال تجارية..) وكذلك مواد البناء وبشكل لا يخضع لأي منطق اقتصادي.

النتيجة: تأثير سلبي مباشر على تحسن المستوى المعاشي للمواطن خصوصاً من ذوي الدخل المحدود من الذين لا يملكون اية قطعة ارض سكنية وحتى الآن خصوصاً من قدماء الموظفين. وقد تجلى هذا التأثير السلبي في:

أ. تحديد العمال والبنائين لإجورهم وبشكل كيفي بحيث لا يخضع الى اية تسعيرة رسمية فعلى سبيل المثال نجد ان اجرة (الخلفة) بالزمن المندثر كان لا يتعدى ٧٠٠٠ دينار عراقي اي بما يعادل ٣ دولار في حين اصبح الآن ٣٥٠٠٠ دينار عراقي اي بما يعادل ٢٣ دولار.

ب. ارتفاع اجور العيادات الطبية الخاصة حيث نجد ان الطبيب قد سعر عمله في داخل عيادته بمبلغ ناهز الضعف عن اجور عمله في الزمن المباد. ونعزي ذلك في اعتقادنا الى غياب التحديد الواضح والمتابعة المستمرة للاجور من قبل وزارة الصحة.

الحل المقترح: الاسراع كلما كان ذلك ممكناً بما يأتي:

أ. عدم السماح للمواطن بامتلاك اكثر من قطعة ارض سكنية او وحدة ضمن محافظته وبذلك نكون قد قطعنا الطريق على السماسرة وكل من له مصلحة في اتخاذ هذا الموضوع تجارة يغترف منها على حساب شجون وآلام ذوي الدخل المحدود من المواطنين خصوصاً من اولئك ذوي مسقط راس المحافظة نفسها من الذين يرومون الحصول على قطعة ارض سكنية مناسبة السعر ولائقة بخدمتهم الطويلة في الدولة العراقية.

ب. التحديد الواضح والمنطقي لأجور كل من (العامل غير الفني، العامل الفني، مستلزمات البناء المدعومة من قبل الدولة (طابوق، اسمنت، مواد صحية، حديد).

ج. وضع آلية عمل مناسبة بحيث تكون ملزمة لتحديد العلاقة بين صاحب العقار (بيت، شقة، عمارة، محل تجاري، ارض زراعية مملوكة للدولة اوملك صرف) وبين المستفيد ويفضل حصر تنفيذ الالتزامات القانونية في محاكم الدولة (كاتب العدل).

المشكلة الثانية: الارتفاع اللامنطقي لأجور النقل في داخل المحافظة نفسها وفيما بين المحافظات.

الحل:

أ. تفعيل اكثر لنشاطات وزارة النقل والمواصلات في الاكثار من تسيير المركبات الخاصة بها وبأسعار مدعومة، ونقترح ما يأتي: جعل اجور النقل في داخل المحافظة على النحو الآتي:

٥٠ ديناراً للمسافة التي لا تتجاوز ١٢ كم و ١٠٠ دينار للمسافة التي لا تتجاوز ٢٥ كم.

٤٠٠ دينار لكل ١٠٠ كم فيما يتعلق بالمسافة بين المحافظات.

فيما يتعلق بالاجور الخاصة للمركبات الاهلية، نقترح: ان تكون بحيث لا تتعدى الضعف من اجور الدولة المقترحة اعلاه، وتفضل متابعة ذلك من قبل نقاط السيطرة المرورية وهيئات النقل وبصورة مستمرة.

اعادة العمل بأسلوب العدادات اسوة بالدول المتقدمة فيما يتعلق بسيارات الاجرة الصغيرة والعاملة في مراكز المحافظات لتمكين الراكب من دفع القيمة الحقيقية لاجرة نقله.

المشكلة الثالثة: رفع اجور بيع الصمون والخبز في المخابز والافران الاهلية عن طريق تقليل عدد الصمون المباع وتصغير حجم الصمونة الواحدة وبواقع (٣) صمونات لكل (١٠٠) دينار في حين كان الثمن (١٠٠) دينار لكل خمس صمونات في العهد المباد برغم توفر مادة الطحين في الاسواق وبأسعار منطقية حالياً.

الحل المقترح:

أ. إعادة العمل بأسلوب الرقابة على الافران والمخابز من قبل وزارة التجارة عن طريق اعادة تأهيل مديرية او هيئة الافران والمخابز العامة كما كانت في حقبة السبعينيات والستينيات، واجبها متابعة نوعية الصمون والطحين المستخدم وحجمه ونسبة الملح الداخل فيه وبالمقابل رفد المخابز والافران بالطحين المدعوم وحرمان صاحب الفرن او المخبز من ذلك عند اخلاله بالشروط والضوابط المحددة من قبل وزارة التجارة.

ب. استحداث مخابز و افران حكومية من قبل وزارة التجارة في كل محافظة وبالتالي تحقيق سعر مدعوم للخبز والصمون.

وفي الختام نأمل ان نكون قد وفقنا في ايصال الامانة وبصورة واضحة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.